

649,4 مليون دينار إيرادات البنك التشغيلية في العام الماضي بارتفاع قدره 4,5٪

«الشال»: 13,6 مليار دينار إجمالي أصول «الوطني» بنهاية 2011 بنمو 5,6٪



21,4142 مليار دينار جملة الإيرادات المحصلة خلال 9 شهور من السنة المالية 2011/2012

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19,435 مليار دينار، وصرف فعليا - طبقا للشهر - حتى 12/31/2011، نحو 8,25857 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 917,6187 مليون دينار، لكننا نصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، كما أن الإنفاق في الأشهر الأخيرة من السنة المالية يكون أعلى من مثيله في الأشهر الأولى، ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن فائض الموازنة، في نهاية تسعة الشهور الأولى من السنة المالية الحالية، قد بلغ نحو 13,1556 مليار دينار، إلا أننا نتعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في هذه الشهور التسعة، سيكون أقل من الرقم المنشور، فالعمل الشهري للإنفاق سيكون متصاعدا، بما يعمل على تقليص رقم الفائض الفعلي للموازنة، كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، وتتوقع أن يكون أقل، مع صدور الحساب الختامي، وإن اعتمد مستوا، بشكل رئيسي، على التطور في أسعار النفط وبقاء الإنتاج عند المستوى الحالي وإن انخفض من حاجز الـ 3 ملايين برميل، يوميا، إلى نحو 2,8 مليون برميل، كما هو منشور في الإعلام المحلي. ونشر الإعلام المحلي أرقاماً أولية عن جانب المصروفات في موازنة السنة المالية المقبلة 2013/2012، والرقم يتغير القلق الشديد، إذ يوحى بزيادة الاعتمادات بنحو 43 ببلوغ المصروفات أقل، قليلا، من 22 مليار دينار. ولن تكون بداية جيدة للحكومة الجديدة، التي يفترض أن تكون أولى أولوياتها خفض أرقام النفقات العامة إذا كانت ستقبل بتبني وتنفيذ خطة تنمية، ولكنها تظل أرقاماً أولية، نأمل ألا تصدق، أو تخضع لمراجعة جادة.

وتخلص مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك، إلى أن العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) الخاص بمساهمي البنك بلغ نحو 13,2٪، وهو أدنى بقليل من مستوى عام 2010 البالغ 14,8٪، في حين بلغ العائد على معدل أصول البنك (ROA) (الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة) نحو 2,3٪، وهو أدنى بقليل من مستوى عام 2010 البالغ 2,4٪، أما العائد على رأسمال البنك (ROC) (الخاص بمساهمي البنك) فقد سجل تراجعاً، حين انخفض من 83,8٪، في عام 2010، إلى نحو 76,4٪، في عام 2011. وأعلن البنك، في نهاية عام 2011، عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 40٪ من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 40 فلساً، وتوزيع 10٪ أسهم منحة، وهي التوزيعات النقدية وتوزيعات المنحة في العام السابق، نفسها، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً تقديماً بلغت نسبته نحو 3,6٪ على سعر الإقبال، المسجل في نهاية 2011/12/31 والبالغ 1,120 دينار للسهم الواحد.

وتشير الأرقام إلى ارتفاع مؤشر السيولة (أصول قصيرة الأجل) مطلوبات قصيرة الأجل، حيث بلغ نحو 72,1٪، بعد أن كان في نهاية عام 2010، نحو 69,8٪، في حين بلغ معدل مخاطر الفائدة نحو 0,898 مرة، وهو معدل أدنى من نظيره للعام 2010، والذي كان عند 0,921 مرة. وتشرح الأرقام إلى ارتفاع مؤشر السيولة (أصول قصيرة الأجل) مطلوبات قصيرة الأجل، حيث بلغ نحو 72,1٪، بعد أن كان في نهاية عام 2010، نحو 69,8٪، في حين بلغ معدل مخاطر الفائدة نحو 0,898 مرة، وهو معدل أدنى من نظيره للعام 2010، والذي كان عند 0,921 مرة.

في العام السابق، والذي بلغ نحو 5٪ في عام 2011. وارتفعت إيرادات الفوائد بنحو 1,7٪، في حين تراجعت مصروفات الفوائد بنحو 11,3٪، أي نحو 13,9 مليون دينار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة صافي إيرادات الفائدة بنحو 6,2٪ أي نحو 22,2 مليون دينار في عام 2011. وتراجعت المصروفات التشغيلية للبنك، بما قيمته 10,9 ملايين دينار، أي ما نسبته 3,9٪، تقريبا، نتيجة التراجع الذي طرأ على مصروفات الفوائد (40,3٪ من إجمالي المصروفات التشغيلية) كما ذكرنا سابقا، فيما ارتفعت مصروفات الموظفين بنسبة 3,1٪ أي نحو 2,8 مليون دينار.

من جانب آخر، ارتفع إجمالي أصول البنك بنحو 727,9 مليون دينار أي نحو 5,6٪، ليصل إلى ما قيمته 13626,8 مليون دينار، بالمقارنة مع جملة الأصول، في نهاية العام الذي سبقه، حين بلغت نحو 12898,9 مليون دينار. واستمر البنك في اتباع سياسته التوسعية لزيادة محفظة القروض والسلف، حيث بلغ رصيدها نحو 8182,2 مليون دينار (60٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 7853,3 مليون دينار (60,9٪ من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2010، أي بارتفاع بلغ قدره 328,9 مليون دينار، أو ما نسبته 4,2٪، وهو توجه طيب، وفي الوقت نفسه، تراجعت قيمة القروض والسلفيات غير المنتظمة، إلى نحو 131,6 مليون دينار، مقابل 133,8 مليون دينار، في نهاية 2010. وفي المقابل حافظ البنك على متوسط الفائدة المقبوضة

في العام السابق، والذي بلغ نحو 5٪ في عام 2011. وارتفعت إيرادات الفوائد بنحو 1,7٪، في حين تراجعت مصروفات الفوائد بنحو 11,3٪، أي نحو 13,9 مليون دينار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة صافي إيرادات الفائدة بنحو 6,2٪ أي نحو 22,2 مليون دينار في عام 2011. وتراجعت المصروفات التشغيلية للبنك، بما قيمته 10,9 ملايين دينار، أي ما نسبته 3,9٪، تقريبا، نتيجة التراجع الذي طرأ على مصروفات الفوائد (40,3٪ من إجمالي المصروفات التشغيلية) كما ذكرنا سابقا، فيما ارتفعت مصروفات الموظفين بنسبة 3,1٪ أي نحو 2,8 مليون دينار.

من جانب آخر، ارتفع إجمالي أصول البنك بنحو 727,9 مليون دينار أي نحو 5,6٪، ليصل إلى ما قيمته 13626,8 مليون دينار، بالمقارنة مع جملة الأصول، في نهاية العام الذي سبقه، حين بلغت نحو 12898,9 مليون دينار. واستمر البنك في اتباع سياسته التوسعية لزيادة محفظة القروض والسلف، حيث بلغ رصيدها نحو 8182,2 مليون دينار (60٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 7853,3 مليون دينار (60,9٪ من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2010، أي بارتفاع بلغ قدره 328,9 مليون دينار، أو ما نسبته 4,2٪، وهو توجه طيب، وفي الوقت نفسه، تراجعت قيمة القروض والسلفيات غير المنتظمة، إلى نحو 131,6 مليون دينار، مقابل 133,8 مليون دينار، في نهاية 2010. وفي المقابل حافظ البنك على متوسط الفائدة المقبوضة



ارتفاع ارباح «الوطني» في 2011 بنحو 0,2٪ لتصل إلى 302,4 مليون دينار

التشغيلية) في عام 2010، أي بارتفاع بلغ قيمته نحو 5,8 ملايين دينار ونسبته 5,9٪، فيما تراجع بند إيرادات تشغيلية أخرى بنحو 970 ألف دينار أي نحو 42,9٪ وصولاً إلى 1,3 مليون دينار (20,2٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية) مقارنة مع نحو 2,3 مليون دينار (4,4٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية) في عام 2010. وتراجع متوسط تكلفة الفائدة المدفوعة عندما بلغ 1٪، مقارنة بنحو 1,2٪، في عام 2010، وفي المقابل حافظ البنك على متوسط الفائدة المقبوضة

تراجع المصروفات التشغيلية للبنك بما قيمته 10,9 ملايين دينار

التشغيلية) في عام 2010، أي بارتفاع بلغ قيمته نحو 5,8 ملايين دينار ونسبته 5,9٪، فيما تراجع بند إيرادات تشغيلية أخرى بنحو 970 ألف دينار أي نحو 42,9٪ وصولاً إلى 1,3 مليون دينار (20,2٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية) مقارنة مع نحو 2,3 مليون دينار (4,4٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية) في عام 2010. وتراجع متوسط تكلفة الفائدة المدفوعة عندما بلغ 1٪، مقارنة بنحو 1,2٪، في عام 2010، وفي المقابل حافظ البنك على متوسط الفائدة المقبوضة

انتخابات 2012 النيابية:

الناخب مارس صناعة البطل وتكسيه بين الحين والآخر

الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في البورصة بنسبة استحواذ 54,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكثر المتعاملين فيها، إذ اشترى أسهما بقيمة 555,392 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 90,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، في حين باعوا أسهما بقيمة 547,383 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 89,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، لتبلغ صافي تداولاتهم، شراء، نحو 8,009 ملايين دينار كويتي، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 6,3٪، أي ما قيمته 38,678 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 35,392 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء، نحو 3,286 ملايين دينار. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 4,8٪، أي ما قيمته 29,219 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المباعة، نحو 2,9٪، أي ما قيمته 17,924 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعا، نحو 11,295 مليون دينار. وظل التوزيع النسبي بين الجنسيات كما هو، مقارنة بمعدلات السنة الفائتة (نحو 90,1٪ للكويتيين و6,1٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3,9٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي)، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال من جانب مستثمرين من خارج نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول وارتفاع عدد حسابات التداول النشطة، خلال شهر يناير 2012، بنحو 0,55٪، وقد استقر عددها، عند 13,924 حسابا، أي ما نسبته 5,8٪ من إجمالي الحسابات.

استعرض تقرير الشال الاقتصادي بيانات الشركة الكويتية للمقاصة حول حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين عن شهر يناير 2012 أي أول شهور السنة الذي أوضح أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 54,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، و52,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، فقد باع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 334,551 مليون دينار كويتي، كما اشترى أسهما بقيمة 322,926 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، وبيعا، وبحصوله قارب 11,625 مليون دينار كويتي، واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 21,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، و19,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 127,167 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 117,916 مليون دينار كويتي، ليقترب صافي تداولاته، شراء، نحو 9,252 ملايين دينار. وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، و4,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 41,482 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 27,602 مليون دينار كويتي، ليقترب صافي تداولاته، الأكثر بيعا، نحو 13,880 مليون دينار كويتي. ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار التداول كونها بورصة

من أصل 13 من المهتمين بالارتشاء، اما بارادتهم أو بسراة ناخبهم في التشاوريات أو في الانتخابات النيابية، وذلك مؤشر وعي حميد، وفي الدائرتين الرابعة والخامسة - خلافا للاولى - زادت اعداد الراضين للفرعيات، وأسقط الناخب كثيرا ممن مارسوها، وحصص تأييدا كبيرا من رفضها، وهو مؤشر وعي آخر. والأفراد الثالث، وإن كان عامما، إلا انه مهم، كان في انخفاض مستوى الإفساد مثل الرشي بالمال، كما يبدو ان الانحسار طال الرشي بالخدمات وكسر القانون، وقدمت وزارة الداخلية اقراا وضباطا حضاريين للاشراف على سير الانتخابات، اعطوا صورة مختلفة وإيجابية عن رجل الأمن، وكذلك كان حال القضاء وجهاز الاعلام الرسمي.

القومي «تشرشل»، في انتخابات عام 1945 ثم اعداده في عام 1951، وحدث للفرنسيين عندما خذلوا اسطورتهم «ديغول»، في استفتاء عام 1969، وحدث دوما في دول اوروبا الشرقية، فالناخب يمارس صناعة البطل وتكسيه، بين الحين والآخر. ومنح الناخب تفويضا للتيارات الاسلامية، جاء بعد معاقبتهم في الانتخابات السابقة، وأن لم يحسنوا التعامل مع هذا التفويض، فانه سيعاقبهم في اي انتخابات قادمة، كما فعل مع التيارين، الوطني والليبرالي، وحتى اقضاء المرأة، وهو افراز سلبي، وعقاب لا تستحقه المرأة، جنسا واداء، فلا تمثيل ديموقراطيا حقيقيا، وأكثر من نصف المجتمع غير ممثل، ولا اداء النساء الاربع في المجلس

التشغيلية) في عام 2010، أي بارتفاع بلغ قيمته نحو 5,8 ملايين دينار ونسبته 5,9٪، فيما تراجع بند إيرادات تشغيلية أخرى بنحو 970 ألف دينار أي نحو 42,9٪ وصولاً إلى 1,3 مليون دينار (20,2٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية) مقارنة مع نحو 2,3 مليون دينار (4,4٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية) في عام 2010. وتراجع متوسط تكلفة الفائدة المدفوعة عندما بلغ 1٪، مقارنة بنحو 1,2٪، في عام 2010، وفي المقابل حافظ البنك على متوسط الفائدة المقبوضة

التشغيلية) في عام 2010، أي بارتفاع بلغ قيمته نحو 5,8 ملايين دينار ونسبته 5,9٪، فيما تراجع بند إيرادات تشغيلية أخرى بنحو 970 ألف دينار أي نحو 42,9٪ وصولاً إلى 1,3 مليون دينار (20,2٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية) مقارنة مع نحو 2,3 مليون دينار (4,4٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية) في عام 2010. وتراجع متوسط تكلفة الفائدة المدفوعة عندما بلغ 1٪، مقارنة بنحو 1,2٪، في عام 2010، وفي المقابل حافظ البنك على متوسط الفائدة المقبوضة

أداء صناديق شركة ثروة للاستثمار

صندوق ثروة الاسلامي Tharwa Islamic Fund	صافي قيمة الوحدة	الأداء منذ بداية السنة	المؤشر منذ بداية السنة
31/1/2012 كما فيه	0.630 د.ك	0.02 %	- 0.94 %
* تاريخ تأسيس الصندوق 22 يونيو 2007			

صندوق ثروة الاستثماري Tharwa Investment Fund

صافي قيمة الوحدة	الأداء منذ بداية السنة	المؤشر منذ بداية السنة
1.059 د.ك	0.31 %	- 0.06 %
* تاريخ تأسيس الصندوق 22 مايو 2007		

صندوق ثروة العالمي Tharwa World Fund

صافي قيمة الوحدة	الأداء منذ بداية السنة	الأداء منذ التأسيس
\$ 1.006	5.24 %	0.57 %
* تاريخ تأسيس الصندوق 19 أغسطس 2010		

صندوق ثروة العربي Tharwa Arab Investment Fund

صافي قيمة الوحدة	الأداء منذ بداية السنة	الأداء منذ التأسيس
\$ 1.237	1.10%	23.70 %
* تاريخ تأسيس الصندوق 19 أغسطس 2008		

هاتف: +965 22243000

فاكس: +965 22243098

الموقع الإلكتروني: www.tharwa.com

الشرق - شارع عبد العزيز حمد المسقر - برج الربابة - الدور 21 - 22